تقرير رقم (102)

قراءة في نتائج قمة جدة العربية

ملتقى أسبار

إحدى مبادرات مركز أسبار

لجنة الشؤون السياسية

والعمل الدبلوماسي

بسم الله الرحمن الرحيم

- رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى:

اللواء م. فاضل القرني

- الأمين العام:

د. وفاء طيبة

أ. مها عقيل - مساعد الأمين العام

د. هناء المسلط - مساعد الأمين العام

*** أعضاء لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي**

أ. سليمان العقيلي (رئيس اللجنة)

أ. مها العقيل (نائب الرئيس)

أ. جمال ملائكة

د. سعود الكاتب

د. سعيد الغامدي

د. صدقة فاضل

د. عادل القصادي

أ. عبدالرحمن الطريري

د. عبدالله العساف

المحتويات

• الموضوع	• الصفحة
•الملخص التنفيذي.	3
•النظام الإقليمي العربي الجديد بعد قمة جدة العربية: الواقع والمتغيرات.	7
•إيران وتركيا في النظام الإقليمي الجديد بعد قمة جدة العربية.	9
•النزاعات والصراعات في العالم العربي ودور المملكة القيادي لحلها.	12
•الدور السعودي المنتظر تجاه مستقبل الإقليم والمنطقة.	13
•التحديات التنموية في ضوء مبادرات القمة العربية.	14
•إصلاح السياسات العربية كمدخل لمواجهة التحديات الراهنة.	16
•المصادر والمراجع.	18

تقرير رقم (102) قراءة في نتائج قمة جدة العربية

الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير "قراءة في نتائج القمة العربية (32)" والتي استضافتها جدة في 29 شوال 1444هـ الموافق 19 مايو 2023م، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية.

واستند التقرير إلى ندوة عقدها ملتقى أسبار عبر الإنترنت بعنوان "تقرير رقم (102) قراءة في نتائج قمة جدة العربية" بتاريخ 20 مايو 2023، بمشاركة (د. فهد العرابي الحارثي - رئيس ملتقى أسبار، د. سامي النصف - وزير الإعلام الكويتي السابق، د. محمد قواص - كاتب وباحث سياسي لبناني، د. أنور ماجد عشقي - رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات، أ. عبد السلام محمد - باحث سياسي مؤسس مركز أبعاد للدراسات)، إضافة إلى التقارير الرسمية الصادرة عن القمة وبعض المصادر الأخرى ذات العلاقة.

وقد بدا واضحاً أن رئاسة المملكة للقمة، كان لها مخرجات ستلحظها الشعوب العربية؛ لأنها تصب في مصلحة تصفير الخلافات والتنمية المستدامة، كما أكدت على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك المبني على الأسس والقيم والمصالح المشتركة والمصير الواحد.

والاستفادة من المقومات البشرية والطبيعية التي تحظى بها المنطقة للتعاطي مع تحديات العصر الجديد بما يخدم الأهداف والتطلعات نحو مستقبل واعد لشعوبنا والأجيال القادمة.

وكان واضحاً أن الحلول الخاصة بالوضع الأمني والعسكري لم تغب عن مخرجات قمة جدة العربية جنباً إلى جنب مع الرؤية العميقة للقضايا الاقتصادية.

وقد ركز المحور الأول للتقرير على الواقع والمتغيرات المرتبطة بالنظام الإقليمي العربي الجديد بعد قمة جدة العربية، بالنظر إلى أهمية استشراف مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل التهديدات والمخاطر الراهنة والمتغيرات والتحولات المتسارعة التي يشهدها المسرح الدولي ومعرفة أنماط الاستجابة المناسبة والمتاحة المتمثلة في الخيارات المطروحة والممكنة لمستقبله

اليوم لا غنى عن خلق نظام إقليمي يضم الدول العربية والدول الإقليمية ويتوقع أن تقوده باقتدار المملكة العربية السعودية.

وقد عكست بادرة المملكة تجاه إيران وقبل ذلك تركيا أنها تريد إشراك الجميع في النظام الجديد من منطلق أن النظام الإقليمي الجديد خير من الفوضى القائمة.

أما المحور الثاني للتقرير فتناول موقع إيران وتركيا في النظام الإقليمي الجديد بعد قمة جدة العربية، في ضوء المستجدات التي طرأت على الإقليم؛ حيث أصبحت المنطقة العربية ساحة للتنافس الدولي والإقليمي لما لها من أهمية من الناحية الاستراتيجية والجيوبولتيكية، فضلًا عن هشاشة الوضع في كثير منها مما يسمح بإيجاد أجواء أكثر من مناسبة للفواعل الدولية والإقليمية؛ وهو ما هيأ الفرصة لتدخل كل من تركيا وإيران على نحو واضح في تطورات الأحداث في المنطقة. ومن أبرز ما تضمنه المحور الإشارة إلى أننا في المنطقة العربية لا يمكن أن نعول أو نأمن لاستقرار سياسة تركيا وإيران بصدد علاقاتها مع العالم العربي. ومن ثم يتعين علينا نحن كنظام عربي إقليمي أن نؤسس لمقاربة جديدة مع هاتين الدولتين الإقليميتين.

وفي سياق متصل اهتم المحور الثالث بالنزاعات والصراعات في العالم العربي ودور المملكة القيادي لحلها؛ حيث تمر المنطقة العربية مؤخراً بتراجع في معدلات الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى تزايد الاختراقات الخارجية للأمن الإقليمي، وتفاقم الأزمات الداخلية في كل من العراق وسوريا وليبيا واليمن ولبنان والسودان. كما أنه ومنذ عقد من الزمن انتقلت المنطقة العربية لحالة صراع وحروب سقطت فيها دول وأنظمة وتشردت فيها شعوب، وأصبح الوضع متدهور سياسيا واقتصاديا، وتنوعت أشكال الحروب، فمنها الحروب الطائفية والقبلية وتلك المناطقية، كما أصبحت المنطقة العربية بيئة مناسبة للاستقطابات الإقليمية والدولية التي تطمح للوصول إلى مصالحها في المنطقة؛ حيث توجهت للاستفادة من هذا الوضع السيء لاسيما خلال العقد الأخير. وفي ضوء ذلك فقد استجابت القيادة السعودية للوساطة الصينية للوصول لاتفاق مع خصم عتيد في المنطقة كإيران والتي كانت وراء كثير من الأحداث والصراعات الداخلية التي شهدتها مناطق عربية عديدة في لبنان وسوريا واليمن وأيضاً العراق. وهذا الأمر يعني أن السعودية عندما تحقق هذا الاختراق الكبير تلفت أنظار الشعوب العربية إلى طريقة معالجة مختلفة للصراعات. وهو الذي جعل للقمة العربية الأخيرة في جدة طابع مختلف عن القمم الأخرى. فلعل هذه أول قمة يراقبها الشعب العربي بشكل كامل، وهو يعتريه الحلم في إزاحة الوضع الذي استعر في المنطقة وأدى إلى تدهور اقتصادي وتفكك للدول المستقرة فجر حروب شردت الملايين.

في حين تطرق المحور الرابع للتقرير إلى الدور السعودي المنتظر تجاه مستقبل الإقليم والمنطقة، وفي هذا الإطار يستدل من مضمون البيان الختامي لقمة جدة العربية

المملكة العربية السعودية تطمح مع بقية الدول في العالم العربي لقيادة الشرق الأوسط كله. فبدلا من أن تكون هناك أطراف أخرى ترتب بيتنا العربي، من الأولى أن نرتب نحن أنفسنا في المنطقة العربية هذا البيت. لكن المطلوب من الدول العربية أن تتضامن مع المملكة العربية السعودية وتشد من أزرها وتعينها على الوصول إلى هذا التوجه الاستراتيجي المأمول.

وعالج المحور الخامس للتقرير التحديات التنموية في المنطقة العربية في ضوء مبادرات القمة؛ بالإشارة إلى أنه

كان واضحاً اهتمام المملكة العربية السعودية بكل ما من شأنه توفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار الأمني والنمو الاقتصادي وخصوصاً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بأبعادها الثقافية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية وعملها خلال رئاسة المملكة للقمة العربية الثانية والثلاثون على عدد من المبادرات التي يعد من أبرزها مبادرة الثقافة والمستقبل الأخضر، ومبادرة استدامة سلاسل الإمداد الغذائية، ومبادرة البحث والتميز في صناعة تحلية المياه وحلولها، بجانب مبادرة إنشاء حاضنة فكرية للبحوث والدراسات في الاستدامة والتنمية الاقتصادية

والتي من شأنها احتضان التوجهات والأفكار الجديدة في مجال التنمية المستدامة وتسليط الضوء على أهمية مبادرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لتعزيز الاهتمام المشترك ومتعدد الأطراف بالتعاون البحثي وإبرام شراكات استراتيجية.

أما المحور الأخير للتقرير فعني بإصلاح السياسات العربية كمدخل لمواجهة التحديات الراهنة، من منطلق

"أن البداية الصحيحة لمواجهة الإشكالات والتحديات الراهنة هو تبني التغيير الحقيقي الذي تقوده السعودية."

كما يجب أن تهتم جامعة الدول العربية بالأمور المعيشية للمواطن العربي والتي تمس حياته. وتركز النظرة السعودية فيما يخص إصلاح السياسات العربية على أن بقاء قضايا الفوضى العارمة والثورات والحروب الأهلية لن يؤدي بنا إلى تحقق المراد. هذه النظرة السعودية قائمة على استباب الأمن والاستقرار.

النظام الإقليمي العربي الجديد بعد قمة جدة العربية: الواقع والمتغيرات.

جامعة الدول العربية نشأت وسط بيئة إقليمية ودولية مزدحمة بالصراعات الدولية، وفي هذا السياق جمع النظام الإقليمي العربي بين سمتي القومية والإقليمية، غير أن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية أثرت على التوازن الإقليمي ونتج عن ذلك أن النظام الإقليمي العربي قد جمد دوره في التوازن الإقليمي في المنطقة.

لكن وكنتيجة لوجود العديد من الأطراف الإقليمية والدولية داخل المشهد العربي فقد أضعف ذلك من الفاعلية المؤسسية لجامعة الدول العربية لصالح المؤسسات الدولية والأطراف الأخرى.

واليوم لا غنى عن خلق نظام إقليمي يضم الدول العربية والدول الإقليمية وتقوده باقتدار المملكة العربية السعودية.

عكست بادرة المملكة تجاه إيران وقبل ذلك تركيا أنها تريد إشراك الجميع في النظام الجديد من منطلق أن هذا النظام الإقليمي الجديد خير من الفوضى القائمة

ولا بديل له. كما أنه أفضل بكثير من بعض الأنظمة الإقليمية التي شهدناها منذ عام 1952 إلى عام 1970 وأعطت لنفسها حق التدخل بالدول الأخرى وعادت بعض الدول الإقليمية الأخرى وكانت أقرب لمخلب قط للاتحاد السوفيتي، تلاه نظام قام عليه قيادات من أمثال صدام حسين ومعمر القذافي، ثم نظام إقليمي قائم على الإسلام السياسي الذي تبنته إيران وحزب الله وتركيا وحزب الإخوان وانتهى بالتدخل بشؤون الدول الأخرى. هذه المرة هناك نظام متميز له ملامح محددة. هذا النظام يعمل على قيام نظام مشترك يعزز الأمن الإقليمي ويتم خلاله تبادل المنافع والمصالح المشتركة وبناء السياسات التوافقية وصيانة الأمن الجماعي.

مستلزمات أي نظام إقليمي أن تكون له قيادة كاريزمية مؤثرة محبوبة من شعبها، وهذا الأمر متوفر بالقيادة الإقليمية لما بعد قمة جدة متمثلة في القيادة السعودية والأمير محمد بن سلمان؛ باعتبار الدور والمكانة السياسية السعودية مع استبدال المنافسة والصراع بالتكامل والتنسيق.

الأمر الثاني الذي يتطلبه النظام الإقليمي الجديد أن توفر الرؤية الاستراتيجية التي تحول التحديات إلى فرص وتخلق الأدوات والوسائل الخلاقة في ديناميات المنطقة. بما يؤدي لبلوغ الهدف النهائي وهو أن تكون المنطقة أوروبا الجديدة وينتقل معادل الحركة من النظرية الصفرية إلى كاسب كاسب.

بل إن من مزايا وخصائص النظام الإقليمي الجديد أنه سيوفر لدول الإقليم مكاسب أكثر من المكاسب التي قد تجلبها الفوضى العارمة لبعض دول الإقليم؛ فلا يختلف اثنان على أن لدول الإقليم (إيران، تركيا، إسرائيل، اثيوبيا) مصالح ومكاسب تتحقق من الفوضى. والتصور أن النظام الإقليمي الجديد سيوفر لهذه الدول مكاسب بشكل أفضل بكثير من الفوضى التي قد تمتد لتحرق بالنهاية أصابع الدول المشاركة فيها. وهو ما حدث في إيران من ثورات ومظاهرات وغيرها.

هذا النظام الإقليمي الجديد لا يستثني أحداً وهو على مسافة واحدة من الجميع دونما تمييز. كذلك فإن هذا النظام الإقليمي سيخلق البيئة اللازمة لقيام نظام أمن إقليمي ذاتي يقلص سباق التسلح ويوجه الموارد لمنافع التنمية.

والواقع أن جميع الدول الآن عليها أدوار يجب أن تضطلع بها، ويجب ألا يقتصر على انتظار ما تقوم به المملكة العربية السعودية؛ فهذه المرة يجب أن تنهض جميع القوى بالمنطقة بواجباتها بالتنسيق مع المملكة لتحقيق هذا الحلم الذي سيستفيد منه الجميع.

إيران وتركيا في النظام الإقليمي الجديد بعد قمة جدة العربية.

أصبحت المنطقة العربية ساحة للتنافس الدولي والإقليمي لما لها من أهمية من الناحية الاستراتيجية والجيوبولتيكية، فضلًا عن هشاشة الوضع في كثير منها مما يسمح بإيجاد أجواء أكثر من مناسبة للفواعل الدولية والإقليمية، وهو ما هيأ الفرصة لتدخل كل من تركيا وإيران على نحو واضح في تطورات الأحداث في المنطقة.

وربما يكون هناك نوع من الظلم للمنطقة العربية بالحديث عن استراتيجية موحدة تجاه التعامل مع الدول خارج النطاق العربي عموماً. فثمة اثنين وعشرين دولة، لكل منها أجندات مختلفة ومصالح متباينة وثقافة سياسية بتركيبة معينة متفاوتة الأبعاد. ولعل هذا ما يفسر

> أن دول الجامعة بصدد التعامل مع دول مثل إيران وتركيا وإسرائيل واثيوبيا، لا تملك هذه الاستراتيجية الواحدة، وليس بالضرورة أن تملكها.

نعرف أن لتركيا سياسة معينة في المنطقة العربية وذلك من فترة سابقة لحكم العدالة والتنمية ورئاسة الرئيس اردوغان. ثم عرفناها بعد ذلك بعد عام 2011م من خلال بروز أطماع معينة واضحة لتركيا بالمنطقة العربية من خلال اعتمادها على الإسلام السياسي.

أيضاً فيما يخص إيران، فمنذ عام 1970م كان لديها هذه السياسة المشابهة في المنطقة العربية؛ حيث كان النظام الإيراني القائم يعول كثيراً على تصدير الثورة. ويشير ذلك إلى أن تصدير الثورة كان جزء أساسي من كينونة هذا النظام الإيراني.

ولعله في الفترة الأخيرة اختلفت هذه النظرة والسياسات الإيرانية التركية؛ لأسباب إيرانية وتركية ليس لها علاقة بنظام إقليمي أو بالرغبة في نظام إقليمي متوازن، والتصور أن الأسباب الإيرانية هي أسباب لها علاقة بما لوحظ من أزمة اقتصادية داخلية من حالة العقوبات التي تعرضت لها إيران. كما أن هناك ضغوط داخلية حتمت على إيران أن تقوم بما قامت به في بكين من خلال توقيعها على الاتفاق بينها وبين المملكة برعاية الصين.

وعلى الجانب الآخر فثمة حسابات تركية للرئيس اردوغان، في قسم كبير منها حسابات انتخابية حتمت عليه أن يقوم بهذه الاستدارة الغريبة أيضاً بهذه المصالحة التي قام بها مع السعودية ومع الامارات وهو بصدد القيام بها كذلك مع مصر. وبهذا التحول الانقلابي في علاقة انقرة مع دمشق.

وحتى الآن لا يمكن التعويل أو التسليم لاستقرار سياسة تركيا وإيران بصدد علاقاتها مع العالم العربي. فعلى العرب كنظام إقليمي التأسيس لمقاربة جديدة غير موجودة حتى الآن مع هاتين الدولتين الإقليميتين.

وقد لوحظ خلال السنوات الاخيرة أنه لم يكن هناك إجماع عربي في التعاطي مع الحالة الإيرانية وكان هناك أحيانا شكل من أشكال المسايرة لبعض الدول العربية في استنكار السياسات الإيرانية. كما أنه وبالنسبة لتركيا لم يكن هناك إجماع عربي تجاهها؛ فطالما كان لتركيا تحالفات حتى داخل المنطقة العربية.

ومن ثم فإن البحث عن نظام إقليمي يشمل اثنين وعشرين دولة عربية في سياسة موحدة تجاه إيران وتركيا قد يبدو مسألة غير متوقعة في المستقبل القريب.

وهذا ليس كلاما نظريا ففي السنوات الأخيرة برزت مجموعة من التجمعات الإقليمية إضافة إلى التجمع الأساسي الخليجي المستقر والمتوازن والمتجدد. حيث كان هناك اجتماعات عراقية أردنية مصرية، كما كان هناك أيضاً اجتماعات في جدة وفي عمان في الأيام الأخيرة لمعالجة قضية سوريا شملت دولًا معينة ولم تشمل دول أخرى؛ وبالتالي يبدو النظام العربي ذاهب بشكل أفضل إلى التجمعات والاستقطابات الصغيرة، ولا يستطيع انتظار أجندة موحدة لاثنين وعشرين دولة.

الواقع أن العالم تغير، وقد اعتراه تحولات عديدة، فقد انتهت القطبية التقليدية، وظهرت استقطابات أخرى جديدة. ويجب على المنطقة العربية أن تكون قطبا مؤثرا كما الحال مع الصين، والاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي.

وللأسف حتى الآن ليس هناك اتحادا عربيا بإمكانه أن يكون مؤثراً ويفرض نفسه في علاقات القوة مع الولايات المتحدة من جهة وأوروبا والصين وروسيا من جهة أخرى.
ويجب الاعتراف أن المنطقة العربية عليها أن تقاد من قطب معين. ففي مرحلة معينة كانت مصر تلعب هذا الدور، وفي مرحلة أخرى حاولت العراق في فترة صدام أن تلعب هذا الدور، ثم حاولت سوريا في فترة حافظ الأسد أن تلعب هذا الدور

هذه الأيام هناك قطب خليجي بقيادة المملكة العربية السعودية بأجندة واضحة وهذا مهم جدا. ليس على المستوى النظري لكن على مستوى ما شوهد في الموقف في اوبك بلاس وفي الموقف من التقارب مع الصين والتقارب مع روسيا والموقف بعدم القطيعة مع التحالف التاريخي مع الولايات المتحدة.

والسعودية في رؤية 2030 وما بعد ذلك لا تفكر بالسعودية فقط وتعتبر أن تطور المنطقة هو جزء من تطور السعودية؛ بمعنى أن السعودية لا تريد أن تنعزل في رؤاها عما يجري في المنطقة؛ فالرؤية قائمة على الانفتاح والشراكة.

•النزاعات والصراعات في العالم العربي ودور المملكة القيادي لحلها.

تمر المنطقة العربية مؤخراً بتراجع في معدلات الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى تزايد الاختراقات الخارجية للأمن الإقليمي، وتفاقم الأزمات الداخلية في كل من العراق وسوريا وليبيا واليمن ولبنان والسودان.

ومنذ عقد من الزمن انتقلت المنطقة العربية لحالة صراع وحروب سقطت فيها دول وأنظمة وتشردت فيها شعوب، وأصبح الوضع متدهور سياسيا واقتصاديا، وتنوعت أشكال الحروب، فمنها الحروب الطائفية والحروب القبلية ومنها الحروب المناطقية، كما أصبحت المنطقة العربية بيئة مناسبة للاستقطابات الإقليمية والدولية التي تطمح للوصول إلى مصالحها في المنطقة؛ حيث توجهت القوى الأجنبية للاستفادة من هذا الوضع السيء لاسيما خلال العقد الأخير.

وترتب على ذلك أن أصبحت المنطقة العربية ساحة لحروب دولية وليست حروب أهلية فقط، وهذا الأمر دفع بالكثير لفهم الوضع الحالي من أجل الوصول إلى حل ملائم، لكنه كان مرتبط بما يحصل أيضاً دولياً، وخاصة أن الحرب الاوكرانية الروسية أعطت اشارة أن هذه الحروب المستعرة في دول عربية معية توصف بأنها الأكثر فقراً كما في حالة اليمن؛ بالإمكان أن تنتقل لمناطق أوسع وربما أكثر استقراراً في أوروبا ذاتها.

وقد رأينا كيف أن الأوضاع في اليمن تؤثر في الأمن الإقليمي في البحر الاحمر ودول الخليج النفطية المستقرة، وهذا الأمر جعل المملكة العربية السعودية تفكر على ضوء رؤية 2030 التي تطمح بالوصول إليها أن تقود المنطقة، وهنا الأمر مختلف عن كثير من الدول التي حاولت أن تقود المنطقة العربية خلال الفترة الماضية من خلال الاستقطابات والصراعات مع الدول الأخرى. فمنطق المملكة في القيادة هو منطق الاستقرار والاقتصاد؛ ما يفرض خفض التصعيد في المنطقة، وأيضاً اطفاء للحرائق المحيطة.

وفي ضوء ذلك فقد تحركت القيادة السعودية من خلال الوساطة الصينية للوصول لاتفاق مع خصم عتيد في المنطقة كإيران والتي كانت وراء كثير من الأحداث والصراعات الداخلية التي شهدتها مناطق عربية عديدة في لبنان وسوريا واليمن وأيضاً العراق. وهذا الأمر يعني أن السعودية عندما حققت هذا الاختراق الكبير لفتت أنظار الشعوب العربية إلى طريقة معالجة مختلفة للصراعات. وهو الذي جعل للقمة العربية الأخيرة في جدة طابع مختلف عن القمم الأخرى.

فلعل هذه أول قمة يراقبها الشعب العربي بشكل كامل، وهو يعتريه الحلم في إزاحة الوضع الذي استعر في المنطقة وأدى إلى تدهور اقتصادي وتفكك للدول المستقرة وإلى حروب شردت الملايين.

وبالنظر إلى البنود الاثنى عشر التي خرج بها إعلان جدة عن القمة العربية، لوحظ أن هناك ما يتعلق بمناطق النزاع وهناك ما يتعلق بالمستقبل، حيث تطرق الإعلان للبند الثابت للأمة العربية وهو المتعلق بالقضية الفلسطينية، كما تم التطرق إلى السودان والتي تعد بمثابة أحدث انهيار أمني واقتصادي في الدول العربية وظهر البيان كمحاولة لتهدئة الوضع، وهذه التهدئة معناها لا مزيد من الصراعات في المنطقة فالأهم هو أن نذهب للمستقبل. أما البنود اللاحقة بعد تحليل بيئة الصراع فكانت بنود تتعلق بالاستدامة وبالاستقرار والإفادة من موارد المنطقة العربية.

•الدور السعودي المنتظر تجاه مستقبل الإقليم والمنطقة.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية على نحو غير مسبوق بما أسمته مشروع الشرق الأوسط الكبير، مرتكزة على أن من يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على الاقتصاد العالمي. والولايات المتحدة الامريكية أرادت أن تقوم بهذا الدور لكنها تعثرت. ثم بعد ذلك تحولت عملياً إلى شرق آسيا ومناطق أخرى.

لكن المملكة العربية السعودية حباها الله بالملك سلمان والأمير محمد بن سلمان حفظهما الله بعقليتهم الاستراتيجية؛ حيث نقلوا المملكة من التنمية الاقتصادية إلى التخطيط الاستراتيجي. وقد اهتم الأمير محمد بن سلمان بالتخطيط الاستراتيجي في الداخل، وما لبث أن انطلق الآن بتخطيط استراتيجي في الخارج للأمة العربية ومنطقة الشرق الأوسط ككل. فمن يقرأ البيان الختامي للقمة يستطيع أن يستشرف المستقبل. فالأمير محمد بن سلمان يعتبر أن الخطوة الأولى للنهوض بالشرق الأوسط ليكون بمثابة أوروبا الجديدة هو حل المشكلات التي وضعت في هذه البنود، باعتبار أنه لن يتم النهوض بهذا الشرق الأوسط الا إذا حلت هذه المشكلات التي وضعت في هذه البنود، وخاصة القضية الفلسطينية والأزمات السودانية والسورية واليمنية والشغور الرئاسي في لبنان ورفض الميليشيات، جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالتنمية المستدامة وترسيخ التضامن العربي والمحافظة على الهوية العربية وإنشاء الحاضنة الفكرية للبحوث والدراسات.

ويستدل من مضمون البيان الختامي لقمة جدة العربية أن المملكة العربية السعودية تطمح مع بقية الدول المؤثرة في العالم العربي للنهوض بهذه المسئولية في الشرق الأوسط كله. لكن الخطوة الأولى هي ترتيب الدول العربية بيتها الداخلي. وعدم إفساح الفرصة للتدخلات الخارجية. ولعل الرؤية السعودية بإطفاء الحرائق بالاقتصاد ستكون الطريقة الفعالة لتخفيف مصادر التوتر.

•التحديات التنموية في ضوء مبادرات القمة العربية.

تعاني الدول العربية في معظمها من الكثير من المشكلات في مجالات شتى: اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها؛ ما أدى إلى وجود عقبات تمثل حجر عثرة أمام انطلاق عملية التنمية المستدامة

المستدامة إلى آفاق التنفيذ الرحبة وتمنع تحقيقها على الوجه الأكمل، ويبرز في مقدمتها عدم وجود تكتل اقتصادي عربي يقف أمام التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى مثل دول الاتحاد الأوروبي وغيرها، بجانب معاناة الدول العربية المستمرة من النزاعات والاختلافات وعدم الاستقرار، فضلًا عن عوائق تتعلق بندرة الموارد المائية، ونقص مصادر الطاقة المتجددة في كثير من الدول العربية لارتفاع تكلفتها وتقدم التكنولوجيا التي تتطلبها.

وقد كان واضحاً اهتمام المملكة العربية السعودية بكل ما من شأنه توفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وخصوصاً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بأبعادها الثقافية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية وعملها خلال رئاسة المملكة للقمة العربية الثانية والثلاثون على عدد من المبادرات التي من شأنها أن تسهم في دفع العمل العربي المشترك في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولا يمكن إغفال أن المملكة العربية السعودية طرحت عدد من المبادرات اللافتة فثمة مبادرة سعودية مهمة تضمنتها مخرجات قمة جدة وهي تلك المتعلقة بالثقافة والمستقبل الأخضر، والتي تهدف إلى رفع مستوى التزام القطاع الثقافي في الدول العربية تجاه أهداف التنمية المستدامة، وتطوير السياسات الثقافية المرتبطة بالاستدامة، بالإضافة إلى المساهمة في دعم الممارسات الثقافية الصديقة للبيئة وتوظيفها في دعم الاقتصاد الإبداعي في الدول العربية.

أما المبادرة الأخرى فهي مبادرة استدامة سلاسل إمداد المواد الغذائية. وهذه جاءت لحل الكوارث الاقتصادية التي قد تأتي للمنطقة العربية مثل كارثة جائحة كورونا (كوفيد -19).

بجانب مبادرة أخرى ملفتة متعلقة بالمياه والتي تبرز أهميتها في ضوء ما تعانيه المنطقة العربية من شح مصادر المياه؛ ولعل هذا بدوره يعد سبباً من الأسباب الرئيسية التي تشكل تحدياً للتنمية المستدامة. وتأتي مبادرة البحث والتميز في صناعة تحلية المياه وحلولها، بغرض تحفيز البحث العلمي والتطبيقي والابتكار في صناعة إنتاج المياه المحلاة وحلول المياه للدول المهتمة والمحتاجة، والتركيز على نشر ومشاركة المعرفة والتجارب والمساهمة في تحسين اقتصاديات هذه الصناعة لخفض التكلفة ورفع كفاءة العمليات واستدامتها بيئياً، والمساهمة في إصدار المواصفات والمقاييس المعيارية والهيكلة المؤسسية لقطاعات المياه لتكون صناعة استراتيجية للدول العربية.

أما المبادرة الأخيرة فهي مبادرة إنشاء حاضنة فكرية للبحوث والدراسات في الاستدامة والتنمية الاقتصادية، والتي من شأنها احتضان التوجهات والأفكار الجديدة في مجال التنمية المستدامة وتسليط الضوء على أهمية مبادرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية لتعزيز الاهتمام المشترك ومتعدد الأطراف بالتعاون البحثي وإبرام شراكات استراتيجية. وهذه هي مهمة رجال الفكر والأكاديميين وغاب كثيراً الاهتمام بها في الدول العربية.

بالمجمل ورغم أن القمة جاءت والمنطقة العربية في حالة صراع وحروب وأيضاً هناك دول على وشك التفكك والانقسام. الا أن مبادراتها لم تهمل المواطن العربي؛ فهذه المرة بدأ يشعر بذلك من خلال الخطاب الموجه اليه. ولم يغب عن مخرجات القمة العربية الامور الاقتصادية التي هي أمور تتعلق بالمستقبل.

•إصلاح السياسات العربية كمدخل لمواجهة التحديات الراهنة.

إن الحديث عن إصلاح السياسات العربية يفرض نفسه بالنظر لما تواجهه المنطقة العربية في الوقت الراهن من تحديات غير مسبوقة

فهناك إشكالية تتعلق بالمياه في المنطقة، فنحو 85% من مياه الأمة العربية تنبع في دول أخرى وهي في أمس الحاجة لها، وهناك إشكالية مع اثيوبيا، وإشكالية أكبر مع تركيا وإيران تمس مياه شط العرب ودجلة والفرات. كذلك إشكالية التصحر والتدهور البيئي بالعديد من المناطق العربية. وأيضاً لدينا إشكالية تتعلق بالانفجار السكاني. ولا يمكن تجاهل إشكالية الإرهاب. وبالطبع فهناك إشكاليات أخرى متنوعة تتعلق بقضايا التعليم والصحة وتعثر التنمية. وجميع ما تقدم بمثابة إشكالات حقيقية ملموسة.

إن البداية الصحيحة لمواجهة الإشكالات والتحديات الراهنة هو تبني التغيير الحقيقي الذي تقوده السعودية. كما يجب أن تهتم جامعة الدول العربية بالأمور المعيشية للمواطن العربي والتي تمس حياته. حيث ركزت القمم العربية منذ قمة أنشاص إلى ما قبل قمة جدة على أجندة سياسية فقط؛ فقمة جدة عالجت بعض التحديات الاقتصادية والبيئية والعالمية.

لقد اتضح من خلال مداولات القمة واجتماعات المجلس الاجتماعي الاقتصادي واللجان الوزارية المكلفة بمتابعة التطورات بالمنطقة أن العمل العربي يواجه حاجة ملحة للإصلاح والتغيير وفق الأولويات التالية:

1- إصلاح شامل للجامعة العربية بميثاقها وأنظمتها وصلاحيات الأمانة العامة والوكالات التابعة لها وحتى للقرارات والأنظمة القديمة الصادرة عنها، بما يجعل الجامعة أكثر قدرة للاستجابة مع التطورات الراهنة.

2- إصلاح العلاقات مع القوى الإقليمية المجاورة وبلورة مقاربة تحيل علاقة الصراع مع الجيران إلى تعاون وتكامل وتنسيق يحقق المصالح المشتركة.

3- تطويق التطورات الأمنية بالدول العربية وعدم تفاقمها لتكون تحت السيطرة والحيلولة دون تدويلها بما يسمح بالتدخلات الخارجية.

4- العناية بالتعاون الاقتصادي وإعادة النظر باتفاقيات التجارة الحرة العربية بما يسمح لها بفاعلية أكثر مع تشجيع التعاون الثنائي بين الدول الأعضاء.

5- تطوير التشريعات والقوانين المحلية المعيقة للاستثمار وتذليل الصعوبات التي تواجه نقل الأموال والسلع والأفراد.

•المصادر والمراجع

1-استند التقرير إلى ندوة عقدها ملتقى أسبار عبر الإنترنت بعنوان "تقرير رقم (102) قراءة في نتائج قمة جدة العربية" بتاريخ 20 مايو 2023.

2-إعلان جدة: مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، جدة، المملكة العربية السعودية، الدورة العادية (32)، 29 شوال 1444هـ الموافق 19 مايو 2023م.

3-إعلان البيان الختامي للقمة العربية في جدة، 9 مايو 2023، متاح على الرابط الإلكتروني:
HTTPS://WWW.SKYNEWSARABIA.COM/MIDDLE-EAST/1622349

4-الكوت، عبدالمجيد خليفة محمد، والكماشي، عادل إبراهيم. (2017). النظام الإقليمي العربي والخيارات الراهنة. مجلة جامعة الزيتونة، ع 21، 147-174.

5-عثمان، وئام السيد أحمد. (2021). أثر متغيرات النظام الدولي على الأمن الإقليمي العربي: دراسة تأصيلية لدور نظرية الأيكولوجية السياسية. مجلة السياسة والاقتصاد، مج 10 ، ع 9، 148 - 173 .

6-الريفي، حامد أحمد، وعبدالوهاب، صفاء. (2019). التنمية المستدامة العربية ورؤية للتكامل الإقليمي. شؤون عربية، ع 179، 228 - 236 .

7-الخفاجي، حيدر عبدالجبار حسوني: التنافس السياسي والاقتصادي التركي – الإيراني وانعكاساته الإقليمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2015م.

8-أبوعابدة، أشرف فتحي سالم. (2017). أثر التطورات العربية على النظام الإقليمي العربي: رؤية استشرافية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 8, ع 1، 468-491.

9-عبدالرحمن، يمنى علي، عز الدين، نيبال، ومحمود، أحمد جلال. (2020). الدول الهشة في المنطقة العربية وأثرها على أمن النظام الإقليمي العربي. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 11، ع 4، 32 - 50 .

10-قلاع الضروس، سمير. (2020). واقع النظام الإقليمي العربي وإشكالاته السياسية في ظل التحديات الأمنية الكبرى التي أفرزها الحراك الشعبي العربي منذ 2011. دفاتر السياسة والقانون، مج 12، ع 1، 217-230.

ملتقى أسبار

إحدى مبادرات مركز أسبار

@MultaqaAsbar

https://cutt.us/U0nnC

@Multaqa_Asbar

00966114624229

www.asbar.com